

قبائل بايليك الغرب الجزائري، الأراضي ودور المكاتب العربية
القطاع الوهراني نموذجاً

أ. عبود علي *

جامعة وهران 1- أحمد بن بلة

مقدمة

لا يمكن لباحث أو مهتم بالدراسات التاريخية المتعلقة بالاستعمار القديم والحديث أن يغفل طبيعة ذلك الصراع المموم بين رواد تلك الحركة الاستعمارية⁽¹⁾ ومدى إصرارهم على تحقيق أهدافهم بشق الطرائق والأساليب والتي تطورت وتأقلمت مع كل زمان ومكان، إذ من السذاجة الاعتقاد بتخلي تلك القوى عن أهدافها ومشاريعها وإن تغير الزمان والأساليب.

ففي هذا السياق شهد العالم خلال العصر الحديث وبداية الفترة المعاصرة سباقاً محموماً بين إسبانيا والبرتغال بداية من نهاية القرن الخامس عشر حول تقاسم مناطق النفوذ خارج أوروبا والتهافت على ثروات العالم الجديد، هذا 1492-1503، بالتوقيع على اتفاقية توردي سيلاس⁽²⁾ Alexandre VI. الصراع احتدم إلى حد تدخل البابا

ومع بداية القرن السابع عشر شهد العالم بروز قوى استعمارية جديدة كان العالم الجديد ساحة صراع لها وبالأخص بين فرنسا وبريطانيا انتهى بل حسم لصالح بريطانيا بعد حرب السبع سنوات (1756-1763)، ولكن الصراع ظل مستمراً حول مناطق نفوذ أخرى في جنوب شرق آسيا وإفريقيا، وبسبب هذا الصراع توالى الحروب داخل أوروبا وخارجها ومعها الاتفاقيات والمؤتمرات⁽³⁾، تغيرت ومعها معالم خريطة أوروبا وحددت أيضاً مناطق النفوذ خارج أوروبا.

ولما كانت فرنسا الخاسر الأكبر أمام التفوق البحري البريطاني، لبالأخص للمستعمراتها في أمريكا الشمالية، سعى حكامها إلى إعادة مجد فرنسا الضائع ورفع معنويات جيوش فرنسا المهزومة أمام جيوش إنجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا في معركة 18 جوان 1815، ومن ثم التفكير جدياً في تعويض تلك المستعمرات بداية من سواحل غرب إفريقيا (Waterloo).

ولمّا تزامنت تلك الأحداث ومشكلة الديون التي على فرنسا لإيالة الجزائر لم يكن من الصعب إيجاد الذرائع والأسباب لتنفيذ المشروع الاستعماري والتوسعي لفرنسا وبكل الوسائل المتاحة ولعل أقبح تلك الذرائع التي يتستر وراءها منفذو الحملة على الجزائر:

« Dieu nous a choisi entre les Peuples pour cette grande aventure, nous y refuser serais trahir les intérêts du monde et la gloire de la France »⁽⁴⁾

« C'est à peu près la Situation de 1763, et comme puissance Coloniale la France s'est trouvée relégué après l'Angleterre, l'Espagne et le Portugal et la Hollande précédant le Danemark et la suède.... »⁽⁵⁾

فالصراع بين القوى الأوروبية أو بالأحرى بين الملكيات الأوروبية في مقدمتها إسبانيا، البرتغال، ثم بريطانيا وفرنسا، لم يكن وليد تلك الفترة وإنما يعود إلى قرون خلت كان العامل الاقتصادي والمصالح والتوسع بمقدار أهمية واستمرار تلك المصالح، إضافة إلى الحروب الدينية التي كانت بدورها ذريعة لنشوب الحروب بين تلك الدول وفقا لمنطق المصالح*.

فإذا كان الأمر بين هذه الدول كان على هذا الحال فلن حظ المستعمرات كان أكثر سوءا بل أبشع مما صوره من كتب عن الحملات الاستعمارية التي مست أرجاء العالم القديم، ضمن سباق محموم على المستعمرات بداية القرن التاسع عشر تنفيذا لقرارات مؤتمر فيينا 1815م. كانت الجزائر ضمن قائمة المناطق المستهدفة من قبل هاته القوى، قلت هاته القوى وأقصد بها هنا بالخصوص فرنسا وبريطانيا بسبب الامتيازات الاقتصادية والسيطرة على المناطق الاستراتيجية، إذ على الرغم من تصريح اللجنة التي أمر الملك لويس الثامن عشر بالتحقيق في مسألة الديون (28 أكتوبر 1819)⁽⁶⁾ توصلت إلى تحديد قيمة تلك الديون التي على فرنسا للجزائر ولكنوايا السياسيين وأصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين كانوا أنصارا للمشروع الاستعماري الفرنسي الذي بدأت بوارده من خلال مشاريع القناصل الفرنسيين وإلحاحهم على ضرورة القيام بحملات ضد الجزائر⁽⁷⁾ تحت ذريعة التصلي للقرصنة؟، إلى غاية تنفيذ الحصار العسكري 1827-1830 بحجة تأديب الساي والانتقام لشرف فرنسا لكن الاستيلاء على الجزائر عاصمة الإيالة كان له وقع كبير على الفرنسيين بالخصوص أولئك الذين كانوا يعانون من وطأة الأزمات الاقتصادية المتعاقبة والتي توالى بسبب هزائم الجيوش

الفرنسية وحياة البذخ التي كانت سمة ملوك ونبلاء فرنسا في حين كان البؤس والفقر المدقع والأمراض والأوبئة تفتك بهذا المجتمع ولذلك اعتبر العمال والفلاحون وحتى رجال الدين هذه الحملة بمثابة الفرصة المواتية للتخلص من ذلك الواقع نظرا لقرب المسافة من الضفة الجنوبية للمتوسط:

« La nouvel de la prise d'Alger y souleva la joie populaire notamment parmi les Fermiers et les Ouvriers des Ports, le Clergé a ouvert sa vocation missionnaire, proposant de prêcher la Foi dans les Pays Conquis.... ».⁽⁸⁾

ولغرض الوقوف على أوضاع وواقع الجزائر والجزائريين مع بداية هذه الحملة الاستعمارية وأهدافها والسياسات التي اتبعتها فرنسا لتطبيق مشروعها الاستعماري وآثاره على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، حولنا تسليط الضوء على دور المكاتب العربية في تفكيك وإدارة البنية القبلية للمجتمع الجزائري آنذاك من خلال تسخير هذه المكاتب لخدمة مصالح الاستعمار والمعمرين.

لما أهمية هذا الموضوع فلا تكمن أو بالأحرى لا تقتصر على الجانب السردى فحسب وإنما الربط بين ثلاثة عناصر شكلت مشهد تلك الفترة من تاريخ الجزائر ويتعلق الأمر بالقبائل وتوزيعها، إنشاء المكاتب العربية وأقسامها وسيرورة الاستيطان من خلال الاستعانة بخرائط حول تفكيك القبائل وتطور الاستيطان، ولإثراء هذه المقالة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع والمقالات والخرائط من بينها: المجلة الافريقية (مقالة لويس رين)، أحمد هفي (النظام الاجتماعي الكولنيالي)، أندري نوشي (أزمة سنوات 1865-1870)، أوجان بوري (مسألة إفريقية)، غابريال إسكي (تاريخ الجزائر 1830-1850)، فوشي فيكتور (المكاتب العربية في الجزائر)، جول دوفال وأوقستفارنيه (المكاتب العربية والمستوطنون)، أكار فرنك (الدليل الأبجدي لقبائل ودواوير الجزائر مرتبة حسب وثائق رسمية)، شارل أندري جوليان (تاريخ الجزائر المعاصر)، حمدان بن عثمان خوجة (المرآة)، أندري نوشي (الجزائر بين الماضي والحاضر)، مجلة المصادر (تنمية الاستيطان في الجزائر)... إلخ.

أولا-توزيع قبائل بايليك الغرب الجزائري

إن التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال الفترة العثمانية وخصوصا من ناحية التوزيع السكاني بين الريف والمدينة، جعل الادارة التركية وعلى مرفترات هذا التواجد في الجزائر تنتهج أسلوبا إداريا بسيطا في مظهره ناجعا من حيث نتائجه لاسيما فيما تعلق بجباية الضرائب والزكاة والعشور والغرامات وغيرها.

فالمتداول أنه كان لكل بايليك من بايلىكات الجزائر الثلاثة، جهاز إداري يقوم بتلك المهام إلى جانب إرساء الأمن وتأمين الطرق والسيطرة على تحركات القبائل ونشاطها، وأكثر تلك الأجهزة قياما بتلك المهام، ديوان الأوجاق الذي يتألف من رجال المخزن ومجموعة الجنود الأتراك (النوبة) وأعضاء ديوان الباى...إلى جانب خليفة الباى الذي يتولى إخضاع القبائل سلطة البايليك، وينظم عملية استخلاص الضرائب وإدارة شؤون الأوطان أو الإقليم وينوب عن الباى حينما يخرج لإيصال الدنوش إلى دار السلطان في العاصمة، أما قائد الدائرة أو الأغا فهو أحد رؤساء فرسان المخزن، ويدير فرق القوم في الأرياف ويهئ ما يحتاجه الباى حين خروجه لمعاينة القبائل المتمردة من فرسان ومراعي وضيافة الباى بالإضافة إلى وظائف تسند إليها في كل مناسبة.⁽⁹⁾

ففي هذه الفترة كان نسبة سكان الريف الجزائري تناهز 95% من مجموع السكان، أما النسبة الباقية فكانت تعيش في المدن أو في ضواحيها إلى جانب الأندلسيين والأتراك والكرغلة والأجانب، إذ أصبح الاعتماد على الموارد الداخلية أو الجباية المحلية يركز على تلك الفئة الواسعة من سكان الريف بعد تراجع موارد النشاط البحري مما جعل البايات يعتمدون على أشد القبائل (المخزن) مراسا لجمع مختلف أشكال الجباية من القبائل واستخدام القوة اتجاه القبائل التي ترفض دفع هذه الجباية، ومن جانب آخر حضيت قبائل مثل بني عامر في سهول ملاتة جنوب وهران وقبائل مجاهر إلى الجنوب الشرقي من مستغانم بإدارة مباشرة من قبل باي وهران⁽¹⁰⁾.

وبالمقابل سيطرت هذه القبائل على مساحات شاسعة من الأراضي منذ تحرير وهران من قبل الباى محمد بن عثمان الكبير سنة 1792 حيث منحها هذه المساحات مقابل المشاركة العسكرية لتحرير وهران، مقابل دفع الزكاة والعشور،

ومع مرور الزمن ازدادت سطوة هذه القبائل تزامنا مع ضعف سلطة البايات وعدم قدرة الحاميات التركية أو النوبات على مواجهة هذه القبائل نظرا لقلّة عدد جنودها ومن جهة أخرى عامل الثورات* التي كانت تندلع لأسباب مختلفة في مقدمتها الجباية المتزايدة.⁽¹¹⁾

« Ils disposaient d'un véritable pouvoir politique, Levant l'Impôt et administrant le territoire sur lequel se trouvent leurs vaste Domaines... »⁽¹²⁾

وحسب لويس رين من خلال المجلة الإفريقية* فلن من بين 157 قبيلة في البايليك، وجدت 46 مخزنية منها 36 محاربة و10 مزارعة والباقي ضمن قبائل الرعية، إلى جانب القبائل المحالفة لقبائل المخزن وبالتالي للبايليك، وأخيرا القبائل التي كانت تعتبر خارج السيطرة وتتعرض على الدوام لحملة التآديب وإجبارها على دفع الجباية.⁽¹³⁾

مدير المصالح الزراعية بالحكومة العامة ذكر أن تلك القبائل المخزنية كانت تسيطر على أكثر من Tintoin ومن جهته تانتوان

200000 هكتار*، تشمل سهل ملاتة جنوب سبخة وهران إلى غاية وادي المالح غربا ووادي تليلات شرقا، حيث نجد قبائل، أولاد غمرة، أولاد جبارة، أولاد خالد، أولاد عبدالله، أولاد زاير، وبني عامر الغرابية والشراقة، أولاد بن عطية، أولاد الشريف، أولاد على تحت مسقى الدواير والزماله وغيرها من القبائل والتي تشكل كلها حصنا حول وهران مقر البايليك.⁽¹⁴⁾

ثانيا-أنواع ملكية الأرض في بايليك الغرب الجزائري

لقد شكلت الأرض منذ قرون خلت بل منذ عصور مضت محور الحياة الاقتصادية لسكان الريف، فالعقار الفلاحي بالخصوص كان بمثابة الرابطة الاقتصادية والاجتماعية لمكونات القبائل، إذ يجتمع أفرادها حول كل ما يتعلق بالنشاط الزراعي والرعي والحرف التي تضمن في مجموعها مداخيل هاته القبائل.

ولكن مع بداية فترة الاحتلال، احتدم الصراع لا بل اشتد بين الوافدين من كل أصقاع أوروبا تحت حماية فرق الجيش الفرنسي التي تزايدت أعداد جنودها كلها تطلبت ضرورة الاستيطان، وتوطرهم بالموازة مع ذلك مصالح إدارة الدومين ولجان المسح لاقتطاع أجود الأراضي لصالح هؤلاء المعمرين ومن جهة أخرى

تجميع الأهالي في مساحات قد لا تتعدى أبعادها الهكتار الواحد إن تم تقسيم ما أبقت لهم تلك الادارة على أفراد القبيلة*.

لقد رافق هذا الدور الذي قامت به الادارة الاستعمارية لصالح المعمرين، دور آخر لا يقل خطورة من حيث تذليل العقبات المتمثلة في إثبات الملكية العقارية أو نفها، ولغرض إثراء الموضوع الذي بين أيدينا كان من الضروري الاعتماد أو الاطلاع على حقائق تكشف مدى قساوة الاستعمار في تعامله مع القبائل من حيث الاعتداء على مصدر عيشها ووجودها.

:Alexis de Tocqueville

"لقد دمرنا كل السجلات قبل الاطلاع عليها، وفككتنا كل الادارات دون السؤال عن ما مدى أهميتها لنا، فأصبح المنتصر أمام وضع من الفوضى، وحق العقود الخاصة بالملكيات أتلقت...".⁽¹⁵⁾

نعم الفوضى، لقد بدأت منذ أن وطأت أقدام المستعمر أرض هذا الوطن ولقد وصف رينودي بلسييه الوضع:

« Jamais une occupation ne s'est faite avec autant de désordre Administratif que celle d'Alger même dans les siècles les plus Barbares. »⁽¹⁶⁾

ويضيف مصدر آخر:

« Tout le monde voulaient acheter, sans savoir si les gens qui vendaient avaient le droit de vendre, sans songer que dans le désordre de la lutte militaire beaucoup de registres publique avaient disparus, beaucoup de Titres privés ont étaient perdus... »⁽¹⁷⁾

ففي سياق الفوضى هذه، حق كتابات المؤيدين لعمليات الاستيطان شابه التناقض بل ذهب بعضهم إلى حد التحريف والخلط بين مختلف المصادر الاسلامية فيما تعلق بمعالجة إشكالية العقار الفلاحي وتصنيف الأراضي، ولعل أبرز تلك الكتابات تحت عنوان "أبحاث حول تكوين الملكية الأرضية في البلاد الاسلامية بالإضافة إلى الجزائر". Worms(E) مؤلف.

فبالإضافة إلى اختيار آيات وأحاديث في غير موضعها أو الاستشهاد بمصادر إسلامية مثل، الأحكام السلطانية للماوردي، أو كتابات المقرئ والنويري حول تصنيف الأراضي في التشريع الاسلامي، خلص هذا الكاتب إلى ما يلي:

« Le Particulier possède mais sa propriété et ses droits sont chaque jour mis en péril, parcequ'ils ne sont assis sur aucune base légale.. »⁽¹⁸⁾

، فقد فضل في مؤلفه: "المسألة الجزائرية، والملكية العقارية لدى المسلمين"

لما (E) Mercier طرح الرأيين:

« Contrairement à l'Opinion qui a prévalu, nous affirmons que dans ces Tribus La Propriété Individuelle ou Familiale existait, se transmettant par héritage et pouvant faire l'objet d'anti chères et d'aliénation. Les Actes et jugements des Cadis de ces régions le prouvent et l'on a pour s'en convaincre qu'à consulter les Registres anciens (Resm)*délimitant clairement la Djourra».⁽¹⁹⁾

لما ما ساقه من خلال الرأي الثاني فيتعلق الأمر بالقبائل التي تعرضت لعمليات العقاب بسبب رفضها دفع مختلف أنواع الجباية التي سبق وأن أشرنا إليها، فمن غير المعقول أن يتم تحويل كل القبائل في كل مرة تخطر على بال الباي أو قياد المخزن:

« Les anciens fonctionnaires (Makhzene), affirmaient sans aucun doute que le Indigènes n'avaient droit de propriété et que les Turcs disposaient a leur guise des terrains occupés par les Tribus Déplacées les uns et installaient d'autres sur leur territoire sans autres règles que leurs plaisirs ».⁽²⁰⁾

بعد هذا العرض يمكننا حصر أنواع تلك الملكيات كما يلي:

أ- أراضي البايليك

وهي الأراضي التابعة ملكيتها للدولة، كانت تسند إدارتها لرجال الدولة أو أعوان البايليك، بالإضافة إلى القياد أو الأغوات والذين هم بدورهم أعوان للبايليك من خلال دورهم الذي سبق وأن تعرضنا له، وأراضي تنازل عنها البايليك لصالح قبائل المخزن كما أسلفنا آنفا وأكبر تلك السهول في بايليك الغرب الجزائري نذكر عل سبيل الاستشهاد: سهول غريس بمعسكر، سهل ملاتة جنوب وهران، سهول حوض شلف، سهول الأندلس غرب وهران والمعروف أيضا باسم سهول العفرة، وسهول عين الترك، حدائق مستغانم وسهول مجاهر جنوب مستغانم⁽²¹⁾، في غالب الأحيان تؤجر أو تستغل (اميل لارشي)، دراسات أولية في التشريع الجزائري، والتي يشير (E) Larcher بنظام الخماسة*، يضاف إليها ما أشار إليه

، المكاتب العربية August Warnier فيها إلى مساحة هذا النوع من الأراضي استنادا إلى مصدر آخر وهو مؤلف

والكولون قلت يشيران إلى أن تلك المساحات تصل إلى 9000000 هكتار، بما فيها الأراضي غير المستغلة والغابات والتي استولت عليها الإدارة الاستعمارية بهذه الذريعة أي أن هاته الإدارة وكأنها وضعت نفسها فرض قوة المستعمر لتحويلها إلى ملكية الدومين أو أملاك البلديات أو مديرية الغابات لتوزيعها على شكل امتيازات تمتد إلى مدة 99 سنة لاستغلال أخشابها مع منع الأهالي من الرعي أو الاحتطاب ويمكن الاطلاع على مختلف القوانين الرديعية والعقابية والغرامات المفروضة على القبائل والأفراد حين تطبيق القانون الغابي الفرنسي في مختلف مراحل تطوره بداية من قانون 1827، ثم قانون 1874*، وهذا بالموازاة مع تطبيق التشريعات العقارية لمصادرة الأراضي أيضا بحجة أنها مجاورة للغابات.⁽²²⁾

ب-أراضي المخزن*

بالنسبة لهذا النوع من الأراضي، تم تثبيت أصحابها إما على الأراضي التي كانوا يستغلونها بالتوارث أو استقدموا من مناطق مختلفة من الجزائر، أو مغامرين ومتطوعين أنشأت من بينهم إدارة بايليك الغرب مجموعة شبه عسكرية تساهم في ارساء الأمن وضبط نشاط القبائل⁽²³⁾، ولعل أشرس تلك القبائل قياما بهذا الدور، الدرادد، هاشم الدروغالقوافة والتحاتة، البرجية (معسكر ومستغانم)، دوايرفليتة، سجرارة (زمالة معسكر)، عبيد الشراقة، القدادرة والمكاحلية، أولاد سلامة (سيدي محمد بن علي)، وهذه القبائل نموذج لقبائل الزمالة (المخزن)⁽²⁴⁾، بالإضافة إلى قبائل بني عامر الغرابية والشراقة التي عرفت بقوتها وشدة مراسها وسيطرتها على أراضي امتدت عبر سهل ملاتة جنوب وهران إلى غاية ما وراء جبال تسالا جنوب سبخة وهران، مقابل خدماتها أعفيت تلك القبائل من دفع الضرائب ماعدا العشور والزكاة، لكن قد تلغى كل هذه الامتيازات إذا أخط هاته القبائل بواجباتها اتجاه البايليك، ولخطورة دورها سارعت الإدارة الاستعمارية إلى التوقيع على ما، حاليا منطقة الكرمة جنوب وهران، كان ذلك الاتفاق شهر جوان 1835 بين الجنرال تريزال Valmy عرف باتفاق فالمي.

وهذه القبائل طبعاً هذا الاتفاق جاء أيضاً في سياق الاستفادة من خدمات هذه الأخيرة لمواجهة مقاومة الأمير عبد القادر في هذا الظرف خاصة وأن تلك القبائل هي التي عرضت على السلطات الاستعمارية ذلك التحالف⁽²⁵⁾.

ج-أراضي العرش

في هذه المنطقة أي بايليك الغرب الجزائري عرفت باسم أراضي السابقة، قدرت المساحات التي تسيطر عليها هذه القبائل التي تعرف بقبائل الرعية، ما بين 450000 هكتار و 920000 هكتار، حيث أشار اميل لارشي⁽²⁶⁾ إلى أنه يشترك في كل ملكية أرض ما بين 20 و 300 إلى 400 فرد من أفراد كل فرقة أو قبيلة، ويتم التعرف على حصة كل فرد بواسطة الفريضة التي يصادق عليها القاضي ويضيف نفس الكاتب بأن هذه الأراضي توضع في خانة الأراضي الخراجية استناداً إلى مصادر التشريع الإسلامي التي سبق ذكرها بالإضافة إلى ترجمة مختصر الشيخ خليل*، والداعي إلى تصنيف هذه الأراضي في خانة الأراضي الخراجية لتسهيل مصادرتها بحجة عدم استغلالها، كما أن السلطات الاستعمارية فرضت على المنتفعين من هذه الأراضي بداية من سنة 1851 دفع مقابل الاستغلال نقداً عوض ما كان يدفع عينا أي مما يتم إنتاجه من محاصيل حسب نوعية الأرض وكميات الإنتاج، حيث أبص الفلاح يدفع تلك الضرائب حسب نظام الجرة أي ما يحترق ثوران يجران المحراث⁽²⁷⁾.

د-أراضي الملك

لهذا الصنف من الأراضي ولغرض وضع حد لمختلف الصراعات والشكاوى حول إثبات الملكية أصدرت السلطات الاستعمارية سلسلة من التشريعات أبرزها الامرية الملكية الصادرة في 01 أكتوبر 1845 والتي حرص فيها المشرع على موضوع تكوين الملكية والحرص على حماية المستوطنين أو بالأحرى المضاربين الأوائل الذين رافقوا فرق الجيش الفرنسي منذ بداية الحملة كما أشرنا إلى ذلك آنفاً، بحيث أشارت المادة 09 من هذه الامرية صراحة إلى عدم التراجع عن ما تم من بيع بين الأهالي والمستوطنين ولو ادعى الأهالي أن تلك الأراضي وقفية أو ضمن الملكية الجماعية للقبيلة⁽²⁸⁾، لما الامرية الثانية الصادرة

بتاريخ 21 جويلية 1846، والمؤلفة من 46 مادة ركزت على موضوع التحقق من عقود الملكية لدى الأهالي، وذلك لعلم الادارة الاستعمارية لاستحالة إثبات كل الملكيات خاصة مع إتلاف السجلات كما أشرنا إلى ذلك سابقا أو بسبب ضياع تلك من الأهالي مع مرور الوقت أو الحملات العسكرية التي تعرضت لها تلك القبائل، ومع ذلك نجد احصاء لتلك الملكيات من خلال مشروع الاستيطان الذي وضعه كل من لاموريسيار وبودو* لمقاطعتي وهران وقسنطينة⁽²⁹⁾، هذا المشروع أشار إلى أمثلة عن الملكيات والتي من أبرزها، 9000 هكتار بمنطقة كرشثال شرق وهران يحوز أصحابها عقودا تعود لعهد الباي محمد تحصلا امتياز استغلال 2033 هكتار بهذه المنطقة وضمن نفس السياق تم إنشاء Veyret et Delbasso الكبير*، ثلاثة مراكز استيطانية على أراضي ممتدة من رأس كرشثال إلى آزيو على Isabelle, San-Fernando-Christine القصيبية، تازوت، سيدي على⁽³⁰⁾، الامر لا يقتصر على هذه الأمثلة بل شمل الاراضي الواقعة عند سفوح الجبال مثل جبال الظهرة، الونشريس، بني شقران، تسالا، الترامة(جماعة الغزوات)، والضاية(جنوب سيدي بلعباس)، تفرض عليها ضريبة الجابدة أو الزويجة كانت تقدر قبل قانون 1851 بمئة (100 كغ) من الشعير أو القمح عن كل 10 هكتار⁽³¹⁾.

ه-أراضي الوقف

الأراضي الوقفية، هي الأراضي التي تم تخصيصها لخدمة سبيل معين من سبل الخيرات وذلك حسب رغبة مالكيها الأصلي، إذ تركزت هذه الأوقاف عند أطراف المدن الجزائرية تحت إطار أوقاف مكة والمدينة، سبل الخيرات، أوقاف الجامع الأكبر، أوقاف أهل الأندلس، إلى جانبها الوقف الشائع المتمثل في الوقف الذري أو الأهلي أو العائلي، وذكر ناصر الدين سعيدوني⁽³²⁾ أن ثلاثة أرباع الأوقاف تتواجد في ضواحي الجزائر العاصمة، أي ما بين 1357 إلى 1558 وقف منها 550 وقف للمسجد الأعظم، 339 وقف لسبل الخيرات، 69 وقف لأهل الأندلس وهنا تجدر الإشارة إلى أن الادارة الاستعماري وضعت هذه الأوقاف ضمن أهدافها منذ سنة 1832 نظرا لمداخيلها الضخمة، ويفسر الكاتب هذه الأعداد الكبيرة من الأوقاف إلى لجوء أصحابها لوقف ممتلكاتهم بعد تركيز الادارة التركية على مضاعفة الضرائب والغرامات لسد حاجيات الخزينة للأموال بعد تراجع مداخيل

النشاط البحري (الغنائم البحرية والأتاوات)، لما عن بايليك الغرب الجزائري فقد ذكر ناصر الدين سعيدوني نموذجا عن الوقف بمنطقة المنصورة جنوب غرب تلمسان ببضعة كيلومترات، حيث أشار إلى وجود أربعة مزارع، وقطعتي أرض، طاحونتان، حمام، قطعة أرض للزراعة مساحتها 100 هكتار وأرض أخرى مساحتها 200 هكتار دائما في نفس المنطقة⁽³³⁾.

لما رأي الطرف المؤيد للاحتلال والتوسع الاستيطاني والمتمثل في كتابات من بينها ما سبق تناوله وأقصد هنا مؤلف إميل وورمز، الذي نفى أصلا وجود الأراضي الوقفية بادعائه أن الأراضي في الجزائر كلها فتحت عنوة من طرف العرب

الفاوتين وبالتالي البولة هي التي تتصرف فيها وله الحق في منحها لمن يستغلها أحسن استغلال، طبعاً هذا الادعاء لا أساس من الصحة، لكنه برر ذلك بقوله أن تلك الأملاك الوقفية كانت في الأصل امتيازات للانتفاع وقد استولى عليها الذين ينتفعون منها بالتوارث، فهي حسبها في الأصل ملك البايليك وبالتالي يمكن للسلطة الاستعمارية بحكم منطق المنتصر على السلطة السابقة مصادرة تلك الأراضي للمصلحة العامة، ويساير هذا الادعاء كاتب آخر من خلال رسالة دكتوراه، صدرت سنة 1899، إذ تعرض للوقف من خلال المذهبين المالكي والحنفي ونظرة كل منهما Terras(J) لصاحبها للموضوع، لكنه أشار إلى أن الأملاك الوقفية قليلة جداً في الجزائر ومن جهة أخرى استند (حسب رأيه) إلى أن المذهب المالكي يمنع تحويل الأوقاف "إلا للمصلحة العامة"⁽³⁴⁾ حق ولو أصبحت خراباً، مما يعني في كل الحالات أن للسلطة الاستعمارية الحق في استرجاعها وضما لأمالك الدومين بحجة الإهمال وعدم استغلالها؟.

"...ثم كثرت الوقاف وانتشرت خصوصاً في أواخر القرن 18، حت أصبحت تستحوذ على مساحات واسعة من الممتلكات داخل المدن وخارجها، حيث قدر بعض المؤرخين نسبتها بثلاثي الأملاك الحضريّة والريفية ومن ثم أخضعت الأوقاف لتنظيمات خاصة ومحكمة بهدف ضبط مواردها وجردها في دفاتر مخصصة لها، والملاحظ في هذا الشأن أن تلك التنظيمات اتخذت شكل تنظيمات محلية ممّزة وجهاز إداري مستقل ومحدد الصلاحيات إذ يتم بمهارة المشرفين عليه....."⁽³⁵⁾

النشاط البحري (الغنائم البحرية والأتاوات)، لما عن بايليك الغرب الجزائري فقد ذكر ناصر الدين سعيدوني نموذجا عن الوقف بمنطقة المنصورة جنوب غرب تلمسان ببضعة كيلومترات، حيث أشار إلى وجود أربعة مزارع، وقطعتي أرض، طاحونتان، حمام، قطعة أرض للزراعة مساحتها 100 هكتار وأرض أخرى مساحتها 200 هكتار دائما في نفس المنطقة⁽³³⁾.

لما رأي الطرف المؤيد للاحتلال والتوسع الاستيطاني والمتمثل في كتابات من بينها ما سبق تناوله وأقصد هنا مؤلف إميل وورمز، الذي نفى أصلا وجود الأراضي الوقفية بادعائه أن الأراضي في الجزائر كلها فتحت عنوة من طرف العرب

الفاثحين وبالتالي البوالة هي التي تتصرف فيها وله الحق في منحها لمن يستغلها أحسن استغلال، طبعاً هذا الادعاء لا أساس من الصحة، لكنه برر ذلك بقوله أن تلك الأملاك الوقفية كانت في الأصل امتيازات للانتفاع وقد استولى عليها الذين ينتفعون منها بالتوارث، فهي حسبها في الأصل ملك البايليك وبالتالي يمكن للسلطة الاستعمارية بحكم منطق المنتصر على السلطة السابقة مصادرة تلك الأراضي للمصلحة العامة، ويساير هذا الادعاء كاتب آخر من خلال رسالة دكتوراه، صدرت سنة 1899، إذ تعرض للوقف من خلال المذهبين المالكي والحنفي ونظرة كل منهما (J) Terras لصاحبها للموضوع، لكنه أشار إلى أن الأملاك الوقفية قليلة جداً في الجزائر ومن جهة أخرى استند (حسب رأيه) إلى أن المذهب المالكي يمنع تحويل الأوقاف "إلا للمصلحة العامة"⁽³⁴⁾ حق ولو أصبحت خراباً، مما يعني في كل الحالات أن للسلطة الاستعمارية الحق في استرجاعها وضمها لأمالك الدومين بحجة الإهمال وعدم استغلالها؟.

"...ثم كثرت الأوقاف وانتشرت خصوصاً في أواخر القرن 18، حت أصبحت تستحوذ على مساحات واسعة من الممتلكات داخل المدن وخارجها، حيث قدر بعض المؤرخين نسبتها بثلاثي الأملاك الحضريّة والريفية ومن ثم أخضعت الأوقاف لتنظيمات خاصة ومحكمة بهدف ضبط مواردها وجرد ريعها في دفاتر مخصصة لها، والملاحظ في هذا الشأن أن تلك التنظيمات اتخذت شكل تنظيمات محلية ممّزة وجهاز إداري مستقل ومحدد الصلاحيات إذ يتميّز بمهارة المشرفين عليه..."⁽³⁵⁾.

إلى غاية 1837/04/15 حين أعاد القائد العسكري دامريمون العمل بمديرية المصالح العربية وهذه المرة بقيادة

، واستمر هذا التغيير مع قدوم كل قائد عسكري قد يفسر ذلك أيضا بالصراع الذي كان يسود بين Pélissier بيلسييه قادة الجيش الفرنسي، إلى غاية صدور قرار وزارة الحرب بإنشاء المكاتب العربية، بتاريخ 1844/02/01.⁽³⁷⁾

لقد أصبحت المديرية المركزية للمصالح العربية تحت الوصاية المباشرة للحاكم العام في الجزائر العاصمة، مع العلم أنه لكل دائرة عسكرية مديرية مصالح عربية، أما المكاتب العربية فبدورها قسمت إلى: (منطقة عسكرية)، مكتب عربي من الدرجة الأولى نظرا لتمرکز العدد الكبير من الأهالي في هذه Subdivison* على مستوى المنطقة يدير هذا المكتب ضابط عسكري.

مكتب عربي من الدرجة الثانية وذلك عندما تكون المناطق مختلطة أي وجود الأوربيين Cercle* على مستوى كل دائرة *

(الوالي).Préfet وهذا الصنف من المكاتب والصنف الثالث أي ما عرف بالمكاتب الملحقه تحت سلطة

وتتألف المكاتب العربية من ضابط عسكري (قائد المكتب)، ضابطين مساعدين، مترجم، أمين الجنود، الخوجة مكلف بالمراسلات مع الأهالي، طبيب، فرقة من السباهي*، شاولي مكلف بالنظافة⁽³⁸⁾ ونلخص مهام هذه المكاتب فيما يلي:

*إحصاء عدد أفراد القبائل.

*إحصاء المساحات الزراعية المحروثة في بداية كل موسم.

*إحصاء عدد رؤوس المواشي في بداية كل سنة.

*وضع خرائط لمناطق تواجد المياه.

* إنشاء مخازن لجمع كميات الحبوب التي كانت تؤخذ من الأهالي.

*مراقبة الأسواق تحركات القبائل.

*إحصاء أراضي البايليك والغابات.

* مراقبة كل ما تعلق بالنشاطات الدينية للقبائل.

*جمع المعلومات كما ان من مهام القيادة وشيوخ القبائل الذين تنطأ بهم أيضا مهمة جمع الضرائب وتعبئة أفراد من القبائل لأعمال السخرة، سواء في مزارع المستوطنين أو في الأعمال التي توصف بأنها للمصلحة العامة كتعبيد الطرق⁽³⁹⁾.

بالموازاة مع ما ذكر من تلك المهام، قد يجدر بنا التطرق إلى ما تناوله معظم من كتب حول تاريخ الجزائر ألا وهو الصراع بين القادة العسكريين والمستوطنين، فلكل طرف مبرراته وحججه التي يدافع من خلالها عن مواقفه وقراراته، فالمستوطنون همهم الأساسي هو إيجاد المزيد من الأراضي للاستيطان أو لغرض المضاربة في غالب الأحيان ولذلك سوف نسوق شواهد من تلك الحجج أو التهم المتبادلة بين الطرفين.

وذلك سنة 1859: Vaulx تصريح الرئيس الأول لمحكمة النقض بالعاصمة

« L'injustice et l'oppression des Officiers à l'égard de leurs administrés indigènes servaient à susciter des agitations que les armes devaient ensuite réprimer »

مقال في جريدة الأخبار الممولة من طرف الحكومة العامة (06 جوان 1848):

" إن إدارة الأهالي كانت تتم دوما دون مراقبة "

في مقال للدفاع عن مصالح المستوطنين 12 جويلية 1861: Seybouse جريدة

« Selon nous, il n'y a en Afrique qu'un seul intérêt respectable, c'est celui des Colons, c'est le nôtre, qu'un droit sérieux c'est le nôtre... »

« cette attitude eut d'importantes conséquences politiques, les Bureaux Arabes s'étaient d'abord favorables au cantonnement, car ils voyaient dans la colonisation un moyen de fortifier l'occupation et de civiliser l'indigène.. »⁽⁴⁰⁾

« Les ouvriers et Artisans Parisiens qui avaient subis les épreuves de juin prirent rapidement la mentalité locale et se montrèrent parmi les plus durs envers les Arabes.. »⁽⁴²⁾

« La ségrégation fiscale entre colons et indigènes dont les européens d'Algérie, Déjà moins lourdement Taxés que les français de la Métropole furent les bénéficiaires... »⁽⁴³⁾

« Non seulement les Colons montrèrent une indifférence totale à la misère des indigène, mais ils protestèrent contre l'insuffisance des mesures »⁽⁴⁴⁾

فبالإضافة إلى هذه التصريحات والشهادات تجد الإشارة إلى سياسة القبضة الحديدية لهذه المكاتب اتجاه الأهالي سواء من خلال التعذيب أو فرض تقديم الهدايا على طريقة البايات وهذا لإهانة شيوخ القبائل وتثبيت القيادة في مناصبهم

وفي هذا في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر، حول قضية ضابط المكتب العربي 1856 في تلمسان السياق نذكر أورده شارل أندري جوليان، الذي قتل أحد شيوخ القبائل التي تحت سلطة هذا الضابط وبعد التحقيق مع Affaire Doineau والتي عرفت باسم الضابط وجد لديه مبلغ 38300 فرنك والذي يفوق مرتبه بعشرات المرات، حيث تم الربط بين هذه الأموال والرشاوى المفروضة على القياد وشيوخ القبائل.⁽⁴⁵⁾

(الدائرة العسكرية تنس) الذي كان يصف العرب بأبشع النعوت والأوصاف وقد أشار على Lapasset وها هو الجنرال نابليون الثالث(إمبراطور فرنسا 1852-1870)، بتوسيع الحكم العسكري، ولأن العرب يجب حكمهم بالقوة ريثما يتم إدماجهم صرح أيضا:

« Condamnées à la plus effroyable des misères, les Tribus Se sont exilées vers la Tunisie et l'Orient »⁽⁴⁶⁾

وهذا تصريح نابليون الثالث عند زيارته للجزائر عام 1865: "لا يمكن للمكاتب العربية أن تكون مؤسسة إدارية لها وظيفة أو سلطة مميزة بل لابد على الضباط أن يتدخلوا تحت سلطة القيادة ولا بد أن يخضعوا لأوامرها.....كما يجب أن تكون الرسائل من قادة الأهالي موجهة للقيادة ولن يكون ذو الضباط سوى نقل توجيهات القيادة...؟؟؟؟"

والمتمعن في تلك التوجيهات من خلال تطبيق مختلف التشريعات العقارية وعمليات المسح لغرض تحديد الأراضي وتجميع الأهالي يدرك أن ادعاء الصراع بين العسكريين والمستوطنين لم سوى الصراع على من يحكم الجزائر ولكن يلتقيان في نفس الأهداف ألا وهي، السيطرة، المصادرة، الإهانة، والاستعباد....

(الجزائر أمام مجلس الشيوخ)، وهو المعروف بمحامي الكولون Warnier(A) وأختم هذه المقالة بما جاء في كتاب يشيد بجهود القادة العسكريين أمثال: راندون 1851-1858، وماك ماهون 1864-1870 وبليسييه، في خدمة الاستيطان والمستوطنين.⁽⁴⁷⁾

الهوامش

- 1) على، عبود، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899، القطاع الوهراني نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة وهران قسم التاريخ، 2013-2014 ص.03.
- * اتفاقية تورديسيلاس: هي الاتفاقية التي وقعت بين إسبانيا والبرتغال بوساطة البابا ألكسندر السادس في يوم 06-06-1492، لوضع حد للصراع على مناطق النفوذ بين الطرفين حول ثروات العالم الجديد وجزر المحيط الأطلسي.
- 2) المعركة جرت على سهل جنوب بروكسل (بلجيكا) بين جيوش تحالف (بريطانيا، بروسيا والنمسا وروسيا)، يقوده القائد العسكري البريطاني ولنكتون وذلك يوم 18 جوان 1815، والطرف الثاني نابليون إمبراطور فرنسا بعد عودته من منفاه في جزيرة إلب بين كورسيكا وسردينيا في البحر المتوسط، انتهت بهزيمة نابليون ونفيه إلى جزيرة سانت هيلين جنوب المحيط الأطلسي، أين توفي شهر مارس 1821.
- 3) Beuret (E), question d'Afrique, la double conquete de l'Algérie par la guerre et la colonisation, Lib, Le Doyen, Paris, 1842, P10.
- 4) Polliat (L), la politique coloniale sous l'ancien régime, édit, clamon, Paris, 1887, p.p96-97.
- 5) Gaffarel (P), La politique coloniale en France 1789-1830, Lib, Felix-Agon, Paris 1908, pp.291-292.
- 6) Julien (CH-A), Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquete et les débuts de la colonisation, 1827-1871, édit, Puf, Paris, 1964, pp.33-40.
- 7) على، عبود، المرجع السابق، ص.23.
- 8) فارس، العيد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الغرب الجزائري وانعكاساتها على المقاومة 1830-1847، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2008-2009، صص.02-06.
- 09) Delpech (A), Revue Africaine, Lib, A. Jourdan, n°18, 1874, pp.37-58.
- * ثورة درقاوة، كان زعيم هذه الثورة، بالغرب الجزائري، عبد القادر الشريف الدرقاوي استمرت من 1804 إلى 1813، آخر مراحل هذه الثورة قادها صهره المدعو بوترفاس في جبال التراب، انتهت في عهد الباي على قارة بعلی (1813-1871) (المجلة الافريقية).
- 10) Yacono (X), Histoire de l'Algérie, édit, l'Atlantique, Versaille 1993, p40.
- 11) Rinn (L), Le royaume d'Alger sous le dernier dey, R.A, n°43, 1899, p.122.
- 12) Tinhoen (R), Colonisation et évolution des genres de vie dans la region ouest d'Oran 1830-1885, pp.13-21.
- 13) De toqueville (A), Ecrits et Discours Politiques, T3 édit, Gallimard, Paris, 1962 pp.140-141.
- 14) Julien (CH-A), Op. Cit. p.75.
- 15) Blanqui (M), Algérie rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord d'Afrique, Lib, Coquebert, 1839, p.23.

- 16) Worms(E), Recherche sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays Musulmans et subsidiairement en Algérie, édit. A. Franck, Paris, 1846, p.03.
17) Mercier(E), Question Algérienne, le propriété chez les Musulmans, édit. Leroux, Paris, 1891, pp.24-25.

* يقصد بالرسم السجلات التي كانت تستخدم في مصالح الإدارة (Resm)
(Devoulx(A), Tachifat, Recueil de notes historique sur l'Administration de l'ancien Régence d'Alger, Imp. d'Alger, 1852, pp.26-34)
* يقصد بالجائدة أو الجرة وهي المساحة التي يحرقها ثوران ولكن حسب موقع الأرض، إن كانت جبلية أو سهلية.

- 18) Mercier(E), Op.Cit. pp.24-25.

19) Larcher(E), Traité élémentaire de Législation Algérienne, Imp. Arthur, Paris, 1923, T3, pp.05-30.

* المخزن: مجموعات سكانية لها صبغة عسكرية، إدارية... خليط من أعراق مختلفة ولم يعرف موطن أصلي لها سوى التسمية ناصر الدين، سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، صص. 97-98.

- (20) دادة، محمد، السياسة الاستيطانية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2002-2003، ص. 69.

- 21) Rinn(L), Revue Africaine, n°42, 1898, pp.05-09.

22) Girault(A), Principes de Colonisation et de Législation Coloniale, lib. Larose, Paris, 2^{ème} édit, T2, 1904, p.557.

* مختصر الشيخ خليل، ضمن مؤلف صدر سنة 1848:

Précis de jurisprudence musulmane ou Principes de Législation musulmane, civil

Et Religieuse selon le Rite Malekite par Khalil ibn Ishak, Traduit par Perron(M), Imp. National, Paris, 1848.

- (23) دادة، محمد، المرجع السابق، ص. 61.

24) Delamoricière & Bedeau, Projet de Colonisation pour les Provinces d'Oran, Et de Constantine, Imp. Royale, Paris, 1848, pp.36-144.

- (25) دادة، محمد، المرجع السابق.

- (26) ناصر الدين، سعيدوني، المرجع السابق، صص. 150-160.

- (27) ناصر الدين، سعيدوني، نفس المرجع، ص. 15.

28) Terras(j), Essai sur les biens Habous en Algérie et en Tunisie (thèse de doctorat), Lyon, Imp. lithographie du salut, 1899, pp.13-92.

(29) صالح، خرفي، الزائر والاصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة ص. 171.

30) Foucher(V), Les Bureaux Arabes en Algérie, lib. international, Paris, 1858, p.12.

- 31) Girault(A), Op.Cit, T.2, pp.26-27.

*فرقة السباهي: هي فرقة من الفرسان تم من بيت الأهالي بقرار صدر في 24 جوان 1833. وقد سبقت الأمرية التي صدرت، لمساعدة مختلف فرق جيش الاحتلال في حملاته régiment des chasseurs d'Afrique في 17 نوفمبر 1831 نحو داخل الجزائر وأصبحت تستعين بفرق السباهي وفرق الزواف (قرار 1830/10/01) طالع أيضا:

- 32) Pélissier de(R), Les Annales Algériennes, Lib Militaire, Paris, 1854, pp.113-291
 33) Rapport du Gouvernement Général, Revue Africaine, 1953, 1^{er} & 2^e trimestre, p16.
 34) Julien(Ch-A), Histoire de l'Algérie Contemporaine, Conquete et Colonisation, Puf, 1964, p.339.
 35) Ibid, p.406.
 36) Ibid, p.344.
 37) Ibid, p.230.
 38) Ibid, po.339.

(39) على، عبود، المرجع السابق، ص..43

40) Warnier(A), les Bureaux Arabes et Colons, Lib.Challamel, Paris, 1869, p.42.

-التعريف ببعض الشخصيات

(1De tocqueville) ديتوكفيل (1805-1859)

مفكر سياسي، مؤرخ، وكاتب فرنسي، كتب عدة تقارير حول سنتي 1837 و 1841، لكنه رغم تأييده للاستعمار إلا أنه انتقد طرائق بيجو الاستيطانية في الجزائر.

(2christopheluisléon Lamoricière) لاموريسيار كريستوف ليون (1806-1865)

تخرج من المدرسة العسكرية ملازما سنة 1829، شارك في الحملة على الجزائر منذ بدايتها، رئيس أول مكتب عربي تحت إمرة القائد أفيزار، استولى على قسنطينة بأمر من الجنرال فالي سنة 1837، ترأس القسم العسكري بوهران سنة 1840، قادة العمليات ضد قبيلة الحشم الموالية للأمير عبد القادر وقبيلة فليتة 1843، انتخب في المجلس التشريعي الفرنسي سنة 1848 وكان وراء إصدار قانون سبتمبر 1848 لمنح 50 مليون فرنك للاستيطان الزراعي في الجزائر قبض عليه إثر انقلاب 1851/12/02، ثم نفى إلى بلجيكا.

(3WarnierAgust Hubert) فارنبيأوغستأبير (1810-1875)

طبيب وسياسي سانسيموني فرنسي تخرج من المستشفى العسكري لمدينة ليل 1832، 1834 أرسل إلى وهران لمعالجة المرضى من مرض الكوليرا، ما بين سنتي 1837-1839 اشتغل إلى جانب القنصل دوماس لدى الأمير عبد القادر تنفيذا لمعاهدة التافنة 1837، كلف باستنطاق الأسرى بعد سقوط زمالة الأمير 1843، كما تعلم لغة الطوارق وأيضا بالسكك الحديدية لخدمة المستوطنين ولذلك عرف باسم محامي الكولون انخب نائبا عن الجزائر ما بين 1871-1875، ترك بصماته في القانون العقاري الذي سمي باسمه 1873.

Napoléon III (1807-1873) نابليون الثالث

أول رئيس للجمهورية الفرنسية 1848/12/10، وثالث إمبراطور (1852-1870)، شهدت
فترته حربي القرم (1854-1856)، وحرب المكسيك (1861-1867)، وقع أسيرا بعد هزيمة
فرنسا أمام بروسيا 1871.

Pélissier Aimable jean jacques (Duc de Malakoff) (1864-1794) بيليسي

تخرج من المدرسة العسكرية سان سير، شارك في الحملة على إسبانيا 1823، وحملة الجزائر
1830، أباد قبيلة فليطة بأكملها

في 1845/06/18، نال على إثرها رتبة جنرال شارك في حرب 1855، عين حاكما عاما على
الجزائر 1860، توفي بالمركز الاستيطاني صيادة (بمستغانم).

المصدر:

عنه، بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض بإبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-
1962، ج2، وزارة المجاهدين، 2008، صص. 488-507.